

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

فدرالية اوروا الشمالية

القطاع العمالي

السكرتارية الدائمة

نشرة داخلية

ك

ايها الاخوة ،

بعد الجزء الاول من النشرة الداخلية الخاصة بتقييم نتائج المؤتمر، نقدم لكم الجزء الثاني منها و الذي يحتوى على تحليل نقدي للتقريرين المدهبي و التنظيمي ، راجين بذلك أن تكون مجموع هذه النشرة قد شكلت أرضية موحدة للنقاش على مستوى القاعدة العمالية المنظمة بأروبا الغربية . و غرض هذا النقاش هو توحيد الفكر و تعميقه من أجل تقييم موحد للنتائج التي أسفر عنها المؤتمر .

و ان نلح على ضرورة هذا النقاش الحرو الديمقراطي داخل تنظيمنا العمالي ، فذلك شعورا منا بمسئولياتنا داخل حزبنا ، و حرصا منا على تجاوزنا مع القواعد الحزبية في الداخل .

تحتوى هذه النشرة :

- المجتمع المغربي ، مجتمع " راكم " قبل الحماية
- دولة المخزن ، دولة صورية منذ البدايات .
- الملكية و الحركة الوطنية .
- التحليل الطبقي .
- الاختيار الاشتراكي .
- التقرير التنظيمي .

المجتمع المغربي : مجتمع "راكدا" قبل الحماية . . .

ان التقرير المذهبي قد حاول من خلال القسم الأول ، أن يبرهن على أن المجتمع المغربي كان مجتمعا راكدا هادئا الى غاية التدخل الاستعماري . وأهم فكرة تلاحظ في هذا الصدد هي تلك التي وردت في الصفحة 1 ، والتي تقول : " . . . وضعية العزلة والدفاع هي التي تشرح لنا أسباب بقاء البنيات الاقتصادية والاجتماعية راكدة تقاوم كل تغيير ، بل بعيدة عن كل تغيير . "

ان المنهج العلمي ، أو التحليل الملموس للواقع الملموس ، لا يمكن نهائيا فصله عن قوانين الجدلية ، وخاصة قانون التغيير المستمر بظاهريته الكمية والكيفية . و اذا كان من واجبتنا الأخذ بعين الاعتبار خصائص تطور مجتمعنا ، فهذا لا يسحح لنا بتبني مفهوم الجمود والركود ، بل يساعدنا على ابراز نوعية هذا التطور وأشكاله . وهو ما سنحاول ابرازه من خلال الملاحظات التالية التي سبق أن تعرضت لجزء منها نشرة داخلية لخلايا الشباب .

تطور وسائل الانتاج :

كلنا يعلم أن المجتمع المغربي الأصلي ، هو مجتمع المشايخة البدائية الذي كانت فيه الوحدة الأساسية هي القبيلة أو العشيرة ، وهي عبارة عن وحدة متجانسة ومتكاملة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، حيث كانت كل جماعة تستوطن منطقة معينة بيدها جميع وسائل الانتاج لا يحتكرها أي فرد . وقد كانت هذه الوسائل بدائية بسيطة ، اذ كانت العشائر تعتمد في معيشتها على صيد الحيوانات البرية والبحرية ، ثم تربية المواشي والدواجن والفلاحة البدائية .

الآن أن مجتمع المعاشة البدائية لم يظل راكدا . فلقد تطورت الفلاحة وبدأت تنتج الزيوت زيادة على الحبوب ، كما نمت تربية المواشي ، وأخذت تنفصل تدريجيا عن الفلاحة ، فظهر بذلك أول توزيع في العمل ، والذي تلاه توزيع آخر وذلك بظهور حرف متنوعة كالحدادة والنجارة وديباغة الجلود والنسيج . . .

وقد أدى هذا التطور الى ظهور عنصر التبادل ، وذلك عبر الأسواق فيما يخص التبادل الداخلي ، وعبر المواني ، بالنسبة للتبادل مع الخارج .

ونشير كذلك الى أن مغرب ما قبل الحماية ، قد امتزج بشريا بعناصر مختلفة ، منها على الخصوص الرومان والفيقيين ، العرب الفاتحين وخاصة منهم قبائل بني هلال ، والعناصر الواردة من الأندلس ، الأفاقة السود والحراطين ، اليهود الواردين من المشرق وأوروبا . . . ومن الطبيعي أن هذا المزج كان له تأثيره على البنيات الاجتماعية بسبب ما حمل معه من تقنيات في الانتاج ، ومن تقاليد وعادات .

تطور علاقات الانتاج :

لقد أدى تطور وسائل الانتاج ، وتوسع نطاقه ، الى تمركز النظام القبلي ، ونموه على شكل عصبية قبلية كبرى ، ومنافسات اقتصادية وسياسية لعب فيها رؤساء القبائل دورا أساسيا مكنهم من توسيع نفوذهم ، وفرض أنفسهم كزعما حرييين ، وملاكين كبار ، مما أدى الى ظهور الملكية الفردية . فظهرت بذلك علاقات اجتماعية جديدة بين الفئات المالكة للأرض والفئات التي تشتغل فيها : علاقات اقطاعية ، علما بأن الاقطاعي لم يكن يملك الخماس كما كان الشأن في النظام الاقطاعي الأوروبي .

وهكذا تحول مجتمع المشايمة البدائية الى مجتمع طبقي يمكن تصنيفه اجتماعيا الى :

- + اقطاعيين *
- + صغار التجار والحرفيين *
- + الفلاحين الفقراء والخماسة والخبازة ... و المتعلمين في المدن *

على المستوى السياسي :

لقد تمكنت عصبية قبلية من أن تتغلب على القبائل الأخرى وتفرض نفسها على مستوى الحكم السياسي ، وتستمر في هذا الحكم الى غاية ما تنتصر عليها قبيلة أخرى . عرف تاريخ المغرب ما قبل الحماية ست سلا لا تكبرى قامت على أساس العائلة الواحدة ، داقت خلاله الجماهير الشعبية من مساواة الحكم الاقطاعي الفردي المطلق ، بالرغم من مقاومتها ونضالاتها ومحاولاتها المتعددة " لابعاد الفاسدين " . كما أن عددا من القبائل ، وخاصة منها القاطنة في الجبال ، أستطاعت أن تحافظ على تقاليد الجماعة وأن ترفض باستمرار مشروعية المخزن الذي أطلق عليها ذلك المصطلح الزائف ، والمتشمل فيما سمي بـ "السيية" . وان تاريخ نضال شعبنا لغني بالا انتفاضات الجماهيرية ضد حكم السلطنة الاقطاعيين وخاصة العلويين منهم .

الاقطاعية من صنع الاستعمار ...

ان التقرير المذهبي ينفي وجود الاقطاعية قبل الحماية ، ويصل ذلك بعدم توفر عنصر التراكم النقدي (الصفحة 3 ، الفقرة 3) .

ان التراكم النقدي ضروري لتحول المجتمع من الاقطاعية الى الرأسمالية ، أما فيما يخص العلاقات الاقطاعية ، فانها لا تحتاج بالضرورة الى ذلك ، ولم تنين تاريخيا الا على أساس النهب والاغتصاب بالقوة ، الشيء الذي مارسه حكم السلطنة الاقطاعيين بشكل واضح .

ان الاستعمار لم يخلق الاقطاعية ، الا أنه تحالف معها ، وركزها ، وقوى نفوذها بواسطة تقوية سلطة القواد الكبار (كالكلالوي والمتوقي وأمهوروق وحيدا وميس ...) مقابل دعمهم في عملية " تهدئة " البلاد ، ثم نهب واستنزاف خيراتها . ولم يكن هذا الا تكريسا واستجابة للهيكل القائمة ، بدل خلقها واصطناعها وقرسها في مجتمعنا ، كما أشار التقرير الى ذلك .

فلا يعقل ان أن " تخماسة " و " تخبازة " و " تراعنة " ... وما اليها من العلاقات الاقطاعية في الانتاج ، تكون كلها من صنع الفرنسيين ...

خلاصة : يتضح من الفقرات السابقة أن المجتمع المغربي لم يكن " راكدا " قبل الحماية ، ولكنه تطور تطوراً خاصاً يختلف عن تطور المجتمعات الأوروبية التي مرت بكيفية كلاسيكية من المجتمع البدائي الى مجتمع العبودية ، ثم الى المجتمع الاقطاعي ... أما بالنسبة لمجتمعنا ، فقد طوى هذه المراحل معا ، وبكيفية موازية . فلقد تواجدت هياكل اقطاعية موازية للهيكل الجماعية الديموقراطية ، فضلا عن ظاهرة العبودية التي برزت في الجنوب بصفة خاصة ، ان كان من الصيب أن يشتغل " الحر " في الأرض ، وحتى زمن قريب كان عبء العمل ملقى على كاهل " العبيد " و " الحراطين " وحدهم .

ان الهياكل السائدة في مغرب ما قبل الحماية ، كانت هي الهياكل الاقطاعية التي أستطاعت أن تفرض نفسها على مستوى " دولة المخزن " وذلك بالرغم من مقاومة " بلاد السيية " والانتفاضات الجماهيرية المتعددة والعفوية . وان أصدق مثال على ذلك ، هو حكم السلطان اسماعيل باداراته وضرائبه وجيشه ...

دولة المخزن، دولة صورية منذ البداية *

قد يكون صحيحا أن المغرب أعلى الأضح شمال افريقيا، لم يعرف الدولة بمفهوم السلطة المركزية الا بعد الفتح الاسلامي، الا أنه من الا نصاب القول: وان كان الاسلام قد استطاع خلق وحدة الكيان الاجتماعي (كما جاء في الصفحة الخامسة من التقرير) والعلاقات الجماعية على مستوى القبائل و الجماعات التي كانت موجودة، غير أن المفهوم الذي أعطاه الحاكمين للاسلام من بعد، منعه من تحقيق وحدة الكيان السياسي. ذلك، أن الحاكمين أو السلاطين، الذين أتوا من بعد، قد أستغلوا الدين لأغراضهم السياسية، اما بانتسابهم لسلالة النبي تارة، أو باسم الدفاع عن دار الاسلام المهددة بالانهيار تارة أخرى. الشيء الذي كان يسهل لهم أكتساب عطف بعض القبائل التي كانت تتسارع الى مبايعتهم في محاولة لتحقيق مصالحها ضد السلطة المركزية حتى اذا ما قويت شوكتهم أعلنوا الحرب ضد القبائل الباقية ليخضعوها بالقوة في محاولة للاطاحة بالسلطة المركزية.

وعندما لا تكتمل الحلقة، أو لا يتم اخضاع كل القبائل، حتى تبدأ الدورة من جديد، وينفس الدافع. من هنا نستنتج أنه لم تكن عبر تاريخ الاسلام دولة بمفهومها الحديث بكل عناصرها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (من عنصر الأمة، والأرض، والسلطة السياسية، وعنصر السيادة، سواء على المستوى الداخلي، أو على المستوى الدولي). ولم تتمكن السلطة المركزية من خلق وحدة الكيان السياسي، وقد ظلت دائما دولة صورية. وهو ما يشرح استتجاد السلطان عبد الحفيظ - حينما بدأ يشعر بالطوفان الشعبي يحيط بأركان عرشه - بقوات الحماية التي كان من أول مهامها القضاء على ماسمي "بقبائل السيبة" التي كانت خارجة عن حكم السلطة المركزية، أو بالأحرى التي كانت تشكل الخصم الرئيسي والمنطلق لكل التمردات والثورات الشعبية المتلاحقة. وذلك من أجل اخضاعها لتمتلك قوات الحماية من استغلال المغرب بكامله، وليس فقط المناطق التي تمتد اليها سيادة السلطة المركزية التي فضلت التعاون معها.

سياسة الملوك والسلاطين تجسيد لمصالحهم الاقتصادية *

أما في الفقرة المعنونة بـ "الحدرد والمبادأة": تقليد شعبي راسخ... فتقع الاشارة في الصفحة السادسة من التقرير، الى أنه في العالم الاسلامي لم يكن للخليفة أو الملك - مستبدا كان أو غير مستبد - أي مبرر لوجوده سوى كونه رئيسا سياسيا ودينيا..."

وعنا نشير الانتباه الى أن التشريعات الاسلامية قد حددت موقفا واضحا لرفضها لمفهوم الملكية ولمفهوم وراثه الحكم في الاسلام من جهة، ومن جهة أخرى، الصفحة السابعة في فقرتها الأولى تؤكد دور الحكم في الدفاع عن مصالحهم المادية بكل الوسائل متناقضة في ذلك مع التحليل الوارد في التقرير حيث يقول: "... ففي هذا الميدان بالخصوص، ميدان الدفاع عن حوزة الوطن، واجهت السلطة المركزية أقوى أنواع الاحتجاج والاعتراض، خصوصا عند ما كان الملوك يمنحون للأجانب بعض الامتيازات، أو يتقاعدسون عن القيام بر د المعتدين، اعتبارا للمساومات الديبلوماسية التي كانت تفرضها سياسة التوازن بين الامبراطورية العثمانية، ودول شبه القارة الايبيرية أو حفاظا على وسائلهم المالية والعسكرية لتوجيهها الى تصفية حركة داخلية مناهضة..."

هذا يظهر لنا بعد الحقائق التاريخية التي طبعت الى حد ما تاريخ المغرب بطابعه الخاص الى عهد الحماية، حيث بقيت معالمه بارزة متمثلة في كل من محاولات (الهيبة، وما العيينين، وعبد الكرم الخطابي...) لتحرير المغرب من الاقطاع والاستعمار على حد سواء... كما يشرح لنا من جهة

أخرى تعيش بنيات الاستعمار، وبنيات المخزن الممثل للاقطاع طيلة مدة الحماية، حيث كان هدف استغلال الجماهير من جهة، وقمع ارادتها اذا ما هي حاولت التعبير عنها من جهة أخرى.

فعلى المستوى الوطني، وكانت شخصية المقيم العام تتزاح باستمرار مع شخصية السلطان. وعلى المستوى الاقليمي، يتزاح المنسند وبمع الباشا، والحاكم (المراقب) مع القائد... الى نهاية السلم الاداري. وهو ما غفلت عنه الفقرة المعنونة باقامة جهاز للتسيير والقمع والحفاظ على دولة صورية (المخزن)، الواردة في الصفحة 13.

ذلك أن هذه الازدواجية اداريا شكلت باستمرار البنيات الفوقية التي تعكس طبيعة الانتاج السائدة في البلاد، وللو وسائل المستعملة لاستثمار واستغلال طاقات المغرب البشرية والطبيعية.

من كل هذه الجوانب، واعتبارا لكل هذه المعطيات، نشير الى الصفحة 20 متساءلين: هل هو تجاهل مقصود لعصر التاريخ، أم اننا ننهج نهج النعامة في مواجهتها للصيادين، وحتى اذا سلمنا جدلا، بحسن "نية النظام" في تصريحه الذي أعلن فيه "انتهاء عهد الحجر والحماية ويزوغ فجر الاستقلال والحرية". فانه ما كان على التقرير أن يؤكد في الجملة التفسيرية التي تلت التصريح، أنها أي الدولة للصورية، قد توارت الى الظلام نهائيا،... في الوقت الذي يتحدث التقرير فينا بعد الى قيامها من جديد بعد وفاة صاحب التصريح. مع العلم أن نظرة بسيطة على تاريخ المغرب الحديث تؤكد بوضوح، طبيعة العلاقة التي ربطت باستمرار الاستعمار والاقطاع الممثل في الملكية ببلادنا مسالا يسمح لنا بأن نقول، أن كل ذلك قد توارى الى الظلام.

الملكية والحركة الوطنية

ان التقرير قد تجاهل الدور الذي لعبته الملكية طيلة تاريخ المغرب، وخصوصا دور السلطنة والملوك العلويين والالام التي قاسى منها الشعب المغربي من جراء ظلمهم ووطنيتهم.

ففي مقدمة الصفحة 8، التي تعرضت للنظام الكولونيالي، وانفجارتناقضاته، تحدث التقرير عن تسرب الحماية و تدخلها في المغرب... كما تعرض لبعض الاتفاقيات علنية أو سرية، سابقة أو لاحقة... كان الغرض منها حمل الحكم المركزي على التصرف بواقعية.

وقد تجاهل التقرير في هذا المرحلة بالذات الاشارة الى الدور الرئيسي الذي لعبه السلطان عبد الحفيظ لدخول الاجنبي لمستعمر. ودون الدخول في تحليل كل العواصل التي دفعته الى ذلك، نكتفي بالاشارة الى الرسالة التي بعثها السلطان عبد الحفيظ الى الجنرال ليوطي، مطالبيا اياه التدخل بجيشه لحمايقه من الانتفاضات الشعبية المناهضة لسلطته.

أما من جهة أخرى، فليس من المنطقي ولا من العلمي أن ينصب التقرير الملك محمد الخامس بطلا للحركة الوطنية، ومدافعا أميناً عن الديموقراطية، والدولة الفعلية والمستقلة.

الحقيقة أن محمد الخامس، لم يكن الا عنصرا يهبر عن مصالح السلالة العلوية التي تشمل استمرار وتطور الاقطاع في بلادنا، والتي فرضت نفسها بالقوة والقمع لصيانة مصالحها الاقتصادية ومصالح حلفائها. وأكبر دليل على هذا، هو ذلك الموقف التاريخي الذي وقفه محمد الخامس والمتشغل في الرسالة المشهورة التي بعث بها الى ايد كارفور، أعلن فيها استعداداه للتنازل عن الحكم مقابل حماية أملاكه وأبنائه. وفي هذا الصدد، نشير الى الوثائق التي نشرها (بيار جولي) وزير الشؤون المغربية والتونسية آنذاك في كتابه "جمهورية لملك"، والذي جاء فيه: "... السلطان

رضي بنفيه ولا يبحث أبدا عن الفرار، وليس لديه الاشمين : أولا ، أن ينال من الحكومة الفرنسية الاذن للعيش في "لاكوت دازور" غير بعيد عن مدينة جامبية ليتمكن أبناءه من متابعة دراستهم ، وثانيا أن تقوم الحكومة الفرنسية بتصفية مشاكله المادية وصيانة ممتلكاته . . .

ان أسطورة محمد الخامس، كانت في الحقيقة من صنع قيادة الحركة الوطنية التي خلقت هذه الأسطورة، وغذت بها الجماهير الشعبية المتعطشة للانعتاق (محمد الخامس في القمر) . ولقد ساعدها على ذلك ، طمس الصراع الطبقي بحكم التناقض الأساسي مع المستعمر . ونظرا لعدم وهي هذه القيادة بتناقضها مع الاقطاع، نصبتته زعيما وطنيا وغذت الجماهير بالأسطورات والمعاطف ، كما يقول الاختيار الثوري .

ولكن ما أن جاء " الاستقلال " وتغير التناقض الأساسي ، حتى ظهرت حقيقة وطنية الاقطاع، ومثله الأول محمد الخامس، وذلك عبر الأحداث التالية :

- + العفو عن الاقلاميين الخونة، وتركيزهم في مراكز السلطة .
- + حل جيش التحرير والمقاومة، وقمع القادة والمناضلين الوطنيين .
- + مذبحه الريف 1958 .
- + اقالة حكومة عبد الله ابراهيم .

ان مسؤولية هذه الأحداث كلها يتحملها محمد الخامس ملك " الدولة المستقلة " .

وبالرغم من هذا ، يؤكد التقرير المذهبي على أن محمد الخامس كان يرغب في تحويل دولة الاستعمار الجديد الى دولة ديموقراطية مستقلة . غير أن التقرير وقع في تناقض ، حينما أكد على بقاء الجهاز الاداري والاستعماري كما كان ، دون أن يلحقه أي تغيير جدي (الصفحة 14) ، وهو تأكيد على أن وظيفة الجهاز الاداري الاستعماري بقيت قائمة بعد الاستقلال ، ومنسجمة مع طبيعة النظام الذي ظل وفيما لمخططات الاستعمار، وضاربا عرض الحائط بكل ارادة للتحرير، وهذا النظام كان يرأسه محمد الخامس .

ان غض الطرف عن دور السلطنة سواء في دخول الاستعمار واستمرار بقاء المغرب في حلبة نفوذه، أو في استمرار أجهزته قائمة الى اليوم ، سيوقع التقرير في خطأ كبير عند تحديده للتناقض الرئيسي .

ومن حقنا كناضلين ، أمام هذه الأخطاء التاريخية ، أن نتساءل ، عن ماهي خلفية مثل هذا التحليل ؟

التحليل الطبقي :

ان الانطباع الذي يتركه مشروع التقرير المذهبي فيما يخص تحليل مجتمعنا ، هو نفي وجود الطبقات . فالمشروع يخفل تحليل الاقطاعية ، ويتحدث عن البورجوازية " كتشكيلات " فقط ، ثم يتركنا يبحث عن البورجوازية الصغيرة فلا نجد لها في أي مكان . . .

ان البحث عن خصائص مجتمعنا ومميزاته ، لا يسمح لنا بنفي الطبقات ودورها في الانتاج ، ولكن هذا البحث يجب أن يتوجه نحو توضيح الخصائص المغربية لكل طبقة طبقة لا نفي وجودها .

وان أحسن طريقة في ذلك ، هو تأييد وتعميق ما ورد في الاختيار الثوري وبيان

• الطبقة السائدة •

يقول بيان 8 أكتوبر: " ان الحركة التي خاضتها و تخونها الجماهير الشعبية بكل ضراوة هي في حقيقتها و جوهرها معركة التحرير الشامل السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي بمدلوله الشعبي، أي التحرير الذي تحققه الجماهير بنضالها و لصالحها . انها معركة تسجل التناقض الاساسي القائم في المجتمع المغربي منذ الاستقلال و بالتالي تعكس صراعا طبقيًا متأججا بين قوتين رئيسيتين :

— القوة التي يجسدها تحالف الفئات الاقطاعية و البرجوازية المتداخلة المصالح و التي تعمل مع الاحتكارات الامبريالية و الرأسمال الاجنبي على تدعيم و تركيز الهياكل الاستعمارية و الاستغلالية تحت اسم " مقاومة التخلف " .
— القوات الشعبية المؤلفة من أوسع الجماهير المسحوقة و المستغلة .

ان هذا التحليل يترجم واقع مجتمعنا و ينسجم مع ملاحظاتنا حول مجتمع ما قبل الحماية ذلك ان التدخل الاستعماري كان له اثر عميق في قلب الهياكل الاجتماعية الموجودة و تليقحها بهياكل رأسمالية جديدة . و كانت النتائج الاساسية لذلك ، هو خلق الطبقة العاملة المغربية و خلق فئات برجوازية كمبرادورية (السماورة) ، و تركيز و تدعيم الاقطاعية التي لعبت تاريخيا دور الحليف الموضوعي للاستعمار . و هذه الاقطاعية لم تظل جامدة ، بل تطور أسلوبها في الانتاج و استفادت من الوسائل العصرية للفلاحة (استعمال الآلات ، الاسمدة ، السدود ...) ، و ذلك بالرغم من استمرارها في استعمال الاسلوب الاقطاعي المستبد في استغلالها على الارض و علاقاتها في الانتاج . فتحوّلت الفئة العليا منها الى برجوازية فلاحية مرتبطة بشكل وثيق مع مصالح الاستعمار الجديد ، و تخدم بالاساس مصالح السوق الامبريالية ، فهي بالتالي كومبرادورية (باعتبار أن الكمبرادور هو كل ما يخدم مصالح الامبريالية سواء بواسطة الفلاحة او الصناعة او التجارة ...)

و بهذا نذكر واقع الطبقة السائدة حاليا و المكونة من " الفئات الاقطاعية و البرجوازية المتداخلة المصالح " . و هذه المصالح متداخلة الى درجة يصعب فيها التمييز بين ما هو اقطاعي و ما هو برجوازي ، ذلك أن اغلبيّة هذه العناصر هم في نفس الوقت اقطاعيين و برجوازيين . و هذا الواقع الاقتصادي له ترجمته السياسية حيث أن الحكم السائد هو حكم " اقطاعي رأسمالي " كما يقول الاختيار الثوري .

اما من الناحية الاديولوجية ، فهناك تمايز ما بين العقلية الاقطاعية و عقلية برجوازية مطبوعة بطابع التبعية للاستعمار . فیر أن العقلية السائدة هي الاقطاعية ، و ذلك سواء على مستوى طبيعة الحكم : حكم ملكي فردي ، او على مستوى قوانين البلاد التي تحاول كلها استغلال الديسبن الاسلامي لفائدة مصالح الطبقة السائدة .

و نشير الى أن هذا التركيب المعقد للطبقة السائدة يجعلها معرضة لتناقضات خطيرة قد سبق لها أن انفجرت في عدة مناسبات .

و هذه " الفئات الاقطاعية و البرجوازية المتداخلة المصالح " ، نسميها طبقة ، رغم قلّة عناصرها ، و ذلك لسبب واحد و هو أن هذه العناصر تلعب دورا مماثلا في الانتاج و لها نفس العلاقات مع الطبقات الاخرى : علاقات الاستغلال الفاحش و علاقات الظلم و الاستبداد .

البورجوازية الوطنية

ان مشروع التقرير المذهبي نفى وجود البورجوازية الوطنية ، وأكفى بالتحدث عن التشكيلات البورجوازية ، وحكم عليها دفعة واحدة بأنها تخدم مصالح الاستعمار .

وفي نظرنا نحن ، أن البورجوازية الوطنية موجودة ، وتعبّر عن وجودها اقتصاديا وسياسيا وايدولوجيا ، كما أن مصالحها تختلف مع مصالح الاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية .

فلا أحد يستطيع أن ينكر وجود رأسماليين وطنيين يستثمرون رؤوس أموالهم في بعض الصناعات الخفيفة كالنسيج ، وصناعة عود الثقاب (الكبريت) ، وفي التجارة الوطنية (تجار الجملة . . .) .

وان مصالح هؤلاء البورجوازيين متناقضة تماما مع مصالح الاستعمار الجديد وحلفائه ، حيث انهم يطمحون الى السيطرة على مجموع السوق الداخلية ، في الوقت الذي يحافظ الاستعمار الجديد على وضعية بلادنا الحالية كسوق لمنتجاته ، وكصدر لتزويده بالمواد الأولية .

أما من الناحية السياسية ، فاننا نعتبر أن حزب الاستقلال ، هو المعبر السياسي على مصالح الطبقة البورجوازية المتوسطة أو الوطنية . وقد تبنى حزب الاستقلال ايدولوجية تتلاءم تماما ومصالح هذه الطبقة البورجوازية . (أنظر التعادلية) .

الا أننا نتفق على أن البورجوازية الوطنية لا يمكنها بقوتها الذاتية أن تحقق تحويل المجتمع الراهن الى مجتمع رأسمالي ، وذلك بسبب الضنط والخنق الذي تتعرض له من طرف الأمبريالية .

غير أن الجماهير الكادحة لها مصلحة في التحالف مع هذه الطبقة والدفع بها الى النضال ضد التناقض الأساسي (الاستعمار الجديد ، والاقطاعية ، والبورجوازية الكومبرادورية) في اطار استراتيجية الثورة الديموقراطية الوطنية ، بقيادة الطبقة العاملة .

البورجوازية الصغيرة

ان البورجوازية الصغيرة المغربية تختلف تماما عن البورجوازية الصغيرة الموجودة في الدول الرأسمالية والتي تتصف بالحيوية والديناميكية الاقتصادية . الا أن هذا لا يبرر نفى وجود هذه الطبقة كما جاء في التقرير المذهبي .

وتتكون طبقة البورجوازية الصغيرة من فئات اجتماعية متنوعة : الفلاحين الصغار ، الصناع والحرفيين ، التجار الصغار ، أصحاب المهن الحرة ، المثقفين والطلبة . . . وتجمعهم جميعا نفس الصفة وهي عدم ارتباطهم بعلاقة استغلال مباشر مع الجماهير الكادحة .

وسبب من هيمنة الأمبريالية على بلادنا ، وذلك بتحالف مع الطبقة المستغلة ، فان الأوضاع الاقتصادية للبورجوازية الصغيرة متدهورة ، وتزداد تدهورا يوما بعد يوم . وهذا يجعلها موضوعيا تقترب من الجماهير الشعبية ، وتشاركها في نضالاتها ضد الاستغلال والاستبداد .

أما من الناحية الايدولوجية ، فان الطبقة البورجوازية الصغيرة تتسم عادة بطابع التردد وتميل تارة نحو التطرف وأخرى نحو الاصلاحية . كما أن الفئة العليا منها ، وخاصة الأطر المثقفة ، غالبا ما تطمح الى الوصول الى أوضاع البورجوازية .

ولكن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة لأغلبية هذه الطبقة تجعلها تجد رايها في اختيارها ضد الحكم القائم ، وتخوض نضالات هامة للخلاص منه . وتاريخ المقاومة ضد الاستعمار يشهد أن هذه الطبقة قد لعبت دورا أساسيا ، كما أن نضالها بعد الاستقلال لا يستهان به ، وخاصة نضال الطلبة .

الطبقة العاملة :

لا يسمونها الا أن نوكد ما جاء في التقرير المذهبي ، على أن الطبقة العاملة هي الطبقة الثورية ذات الاختيارات الجذرية والايديولوجية الواضحة ، وذلك بالرغم من قلة عدد عناصرها .

كما لا يسمونها الا أن نتعنى أن ايما ننا بالطبقة العاملة وبايديولوجيتها سيجد ترجمته العملية على مستوى نضالنا اليومي ، وكذلك على مستوى تمثيلية هذه الطبقة في قواعدا وقيادتنا .

الفلاحين الفقراء وجماهير العاطلين وأشباه العاطلين :

نوكد ما جاء في التقرير على أن الفلاحين الفقراء وجماهير العاطلين وأشباه العاطلين . . يشكلون أغلبية الشعب المغربي ، وأغلبية الجماهير الكادحة المبرومة والمسحوقة والمستغلة ، كما يجسدون طاقات ثورية هائلة يمكنها بتحالف مع الطبقة العاملة أن تشكل العمود الفقري للأداة الثورية الملقاة على عاتقها تحرير البلاد وبناء الاشتراكية .

الاختيار الاشتراكي :

منطلقنا في تقييم الاختيار الذي قدمه التقرير المذهبي ، هو الحرص على أن يكون منسجما مع ايجابيات تجربتنا الطويلة والثمينة ، ومكتسبات تراثنا النضالي ، ووفيا للمبادئ الأساسية التي أستشهد في سبيلها العشرات من خيرة وأصلب منا ضلينا ، كما سبق أن أكدنا ذلك في التقرير الذي أرسلناه الى اللجنة الادارية كمساعدة منا في المؤتمر الاستثنائي .

فالمطوبان ، أن يكون اختيارنا الاشتراكي في مستوى التضحيات التي قدمها منا ضلوحزبنا وفي مستوى النضال البطولي الذي يخوضه الشعب المغربي ضد الطبقة السائدة بصفة عامة . من هذه الزاوية ، نقدم بعض ملاحظاتنا حول القسم الأخير من التقرير المذهبي والذي يمتد من الصفحة (40) الى آخر صفحة منه ، آخذين بعين الاعتبار الملاحظات التي أدرجناها في المواضيع السابقة والتي كان اغفالها في التحليل سببا في الغموض الذي خيم على الاختيار المطروح أمام الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية .

برنامج اشتراكي بدون اختيار استراتيجي ثوري واضح

لقد طرح التقرير برنامجا متكاملًا في حد ذاته اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ، أما سياسيا ، فيظل الغموض قائما حينما يطرح هذا البرنامج في اطار تحويل أجهزة الدولة . هل يعني هذا إعادة تجربة حكومة عبدالله ابراهيم ؟ حيث نرى من الضروري استحضار الفقرة التالية من الاختار الثوري :

" كانت نتيجة هذا التعاقد الرمزي بين القوى الشعبية وبين الملك أن وضعت على الرف المشكلة الدستورية . وقد كنا ممثلين ببعض اخواننا المسؤولين في الحزب داخل هذه الحكومة ، ويحق لنا اليوم أن نتساءل الى أي حد لم تكن مخطئين في تجميد المطلب الدستوري ، حتى أظهرت التجربة بعد سنتين بصفة قاطعة ، أنه يستحيل نجاح أي اصلاح في دائرة الحكم المطلق القائم . "

ان التقرير المذهبي يتحدث عن البرامج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في الوقت الذي يتجاوز فيه مشكلة الحكم القائم • ومع اعتقادنا الراسخ ، بأن الديمقراطية لا تمنح من طرف الحكم الفردي المطلق ، بل تنتزع منه بالنضال المستميت ، فاننا نرى أنه من الخيال السياسي التناضلي عن هذه العرقلة ، وذلك ما لم يفعله بيان 8 أكتوبر حيث يقول :

••• يطالب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من جديد بدعوة الشعب المغربي لا انتخاب مجلس تأسيسي وتشريعي على أساس الاقتراع السري العام والمباشر من أجل تزويد البلاد بدستور حقيقي يجسم ارادة الجماهير ، ويضمن مراقبة الشعب لأجهزة الدولة ، ويحدد العلاقات بين مختلف السلطات ، ويسطر الاطار العام الذي سيشرف فيه الشعب مهمة التغيير الجذري ، وتحضير شروط البناء الاشتراكي •

التناقض الأساسي :

ان التقرير المذهبي قد أهمل المعارك الدائمة والتي تقاسي منها الجماهير الشعبية بصفة عامة ضد الطبقة السائدة ، وذلك باهماله ابراز ذلك التناقض الأساسي الذي يحدد الخط الفاصل بين قوى الاستغلال والظلم ، وقوى الاشتراكية والعدالة •

وبهذا ، يكون التقرير قد أهمل الخطوات النظرية المهمة التي وردت في بيان 8 أكتوبر التاريخي ، والذي يجسد التناقض الأساسي ما بين :

+ "الفئات الاقطاعية والبورجوازية المتداخلة المصالح ، والتي تعمل مع الاحتكارات الأمبريالية والرأسمال الأجنبي •
+ والقوات الشعبية المؤلفة من أوسع الجماهير المحرومة والمسحوقنة والمستغلة •"

وهذا الوضع النظري لم يكن الا حصيلة وهي مناقض للاتحاد وصمودهم •

الثورة الديمقراطية الوطنية :

استنادا على الفقرات السابقة ، وأساسا على الملاحظات الواردة في التحليل الطبقي للمجتمع المغربي ، يظهر جليا أنه من أجل ذلك الهدف الاستراتيجي الذي هو الثورة الاشتراكية ، تصبح المهام المرحلة في التحرير من سيطرة ونفوذ الأمبريالية ، وتحطيم الهياكل الاقطاعية ، وتحقيق الديمقراطية ، تصبح هذه المهام استراتيجية بالنسبة للمرحلة • لهذا ، فان شعار المرحلة الاستراتيجية ، هو الثورة الديمقراطية الوطنية • ونؤكد مرة أخرى على المفهوم الذي سبق أن صادقت عليه القاعدة العمالية المنظمة بفيدرالية أوروبا الغربية في تحديدها لمعنى هذه الثورة :

• الثورة الديمقراطية الوطنية لا تعني الاقدام على مساهمات واتفاقات فوقية مع الاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية عميلتي الأمبريالية ، ولكنها تعني نضالا مستميتا ضد هذه الطبقات من أجل عزلها ، وفرض الديمقراطية عليها ، وانتزاع التنازلات التي ستضعفها والتي من شأنها أن تشق الطريق نحو الثورة الاشتراكية •

كل هذا لن يتم الا بالنضال المنظم والوحدوي لجميع القوى التي لها مصلحة في التغيير بما فيها البورجوازية الوطنية ، وفي طليعتها الجماهير الشعبية المنظمة من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين وجنود وضباط وطنيين •

التقرير التنظيمي

مبالغة في تقييم دورنا التنظيمي وسط الجماهير

ان التقرير قد بالغ في تقييم الدور التنظيمي للحزب وسط الجماهير وخاصة بعد مارس 65 و مارس 73 ، حيث تحدث عن استمرار النضال و استمرار التنظيم بعد هذه الحوادث . نرى من جهتنا أن المناضلون قد استمروا في نضالاتهم بعد مارس 65 وخاصة عمال السكك الحديدية و المناجم ، غير أن الحزب لم يلعب دوره التوجيهي و التنظيمي في هذا المجال و غالبا ما اكتست هذه النضالات طابع العزلة .

اما بعد مارس 73 ، فلقد تعرضت اغلبية التضمينات القاعدية للقمع الوحشي المسلط عليها من طرف الحكم . و لم تكن هذه التنظيمات قد وسلط المستوى التنظيمي الانم للاستمرار في النضال في جميع الظروف .

عزلة النقد الذاتي

ان التقرير لم يتطرق في الحقيقة لنقد أخطائنا التنظيمية و استخلاص العبرة منها ، بل اكتفى على تحديد مسؤولية هذه الاخطاء على مستوى القمع الذي يتعرض له حزبنا من جهة ، و على مستوى تصرف الجهاز البيروقراطي النقابي ، من جهة ثانية .

ان القمع الذي يمارسه الحكم ضدنا ، و التخريب الذي تتعرض له الطبقة العاملة من طرف العناصر الانتهازية ، كلها عناصر موضوعية ساهمت في شل نشاطنا التنظيمي . غير انه كان من الضروري تحديد مسؤولياتنا في اخطائنا التنظيمية و الاعتراف بها ، و تحليلها من زاوية النقد الذاتي . و اهم الاخطاء التنظيمية التي غفلها التقرير هي في نظرنا :

- التحالف القيادي مع النقابة .
- الغياب التنظيمي في معارك 65 (بالرغم من أن الجماهير رفعت شعارات الحزب) ، ثم اعتماد اسلوب المفاوضات مع الحكم .
- مسؤولية الحزب في خلق التيار اليساري المتطرف ، و في أزمة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب .

ايجابيات التقرير

لقد أكد التقرير التنظيمي في مجمله المبادئ التي وردت في المذكرة التنظيمية ، خصوصا في جزئه الثالث : " مواجهة مهام المستقبل " الذي نعتبره ايجابيا و مناسبا لمهام المرحلة . و أملنا هو أن تلتزم كل القواعد الحزبية بهذه المبادئ ، و ان يعرف مبدأ المركزية الديمقراطية تطبيقا فعليا من القاعدة الى القيادة .